



وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

ملخص دراسة صندوق النقد الدولي

تعديل السياسات المالية في

الدول المصدرة للنفط

إعداد:

- محمد بوقمبر

- سليمان بهمن

- حمد الخضير

- ناصر الصقر

الدور الأرضي - بلوك 16 هاتف مباشر: 22485152 فاكس: 22427585

تاريخ الإصدار: 2016/05/03

تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط

كيفية التعايش مع انخفاض أسعار النفط:

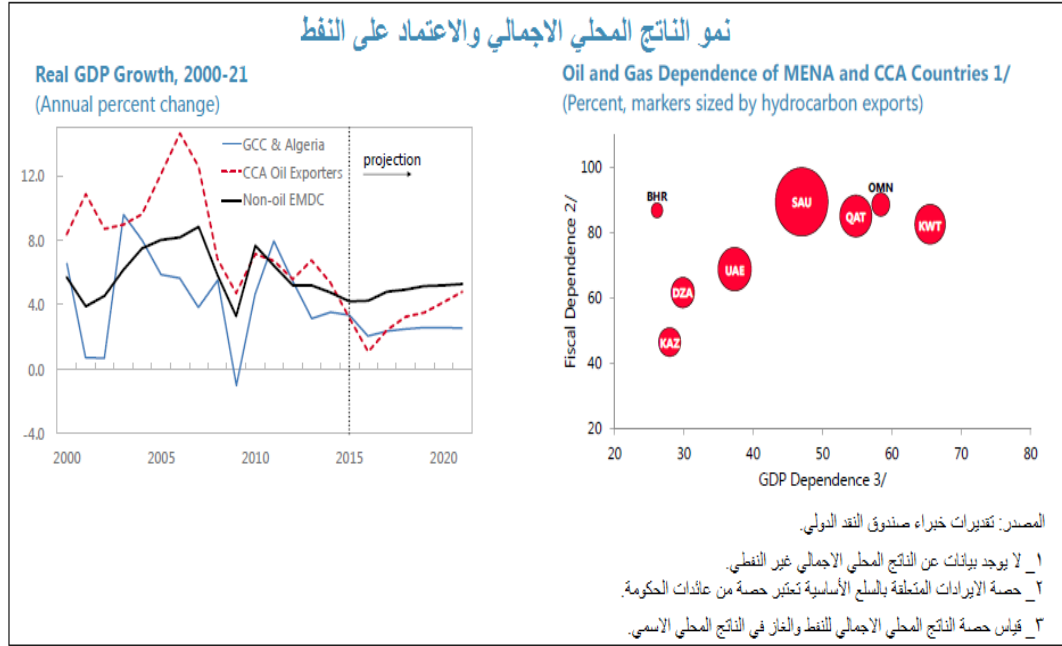
تواجه الدول المصدرة للنفط اليوم عجزاً في الميزانية وزيادة في خطورة الوضع المالي بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، كما تضررت هذه الدول اقتصادياً مع وجود صراعات في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن دول الخليج تطمح لضبط سياستها المالية ببذل الجهود لخفض عجز الميزانية على المدى المتوسط، وذلك من خلال دعم أسعار الصرف وسوق الأوراق المالية، كما يجب خلق المزيد من فرص العمل من خلال التنويع الاقتصادي.

وأما الدول المصدرة للنفط في آسيا الوسطى، فقد وصل نشاطها الاقتصادي إلى أدنى مستوياته خلال العشر سنوات الماضية، كما جاء قرار خفض قيمة العملة إيجابياً لتخفيف صدمات الأنشطة التجارية الخارجية، ولكنه ساهم برفع نسبة التضخم وعرض القطاع المالي للمزيد من المخاطر، وذلك لأن قوة الاقتصاد تعتمد على الاستقرار والموازنة في السياسة المالية للدولة، فأى إصلاحات مالية ستساهم باستمرارية الاقتصاد على المدى المتوسط وإصلاح عجلة النمو وتطوير قدرة الدولة على المنافسة.

الفصل الأول: انخفاض أسعار النفط وتحديات الواقع الجديد:

على مدى الـ 15 سنة الماضية تمتعت الدول المصدرة للنفط بفائض مالي كبير والتوسع الاقتصادي السريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط النمو تقريباً 5% في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، وأكثر من 8% في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى لمصدرين النفط مقارنة مع نمو 6% في جميع أسواق الناشئة والدول النامية، وقد لعب ارتفاع النفقات العامة دوراً هاماً في نمو القطاعات غير نفطية، وفي الوقت نفسه كان لدى البنوك سيولة وفيرة من الودائع بسبب فوائض القطاع العام ودعم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، في منتصف عام 2014 انخفض سعر النفط بنسبة 70% وتحولت كل هذه الفوائض المالية والخارجية إلى عجز

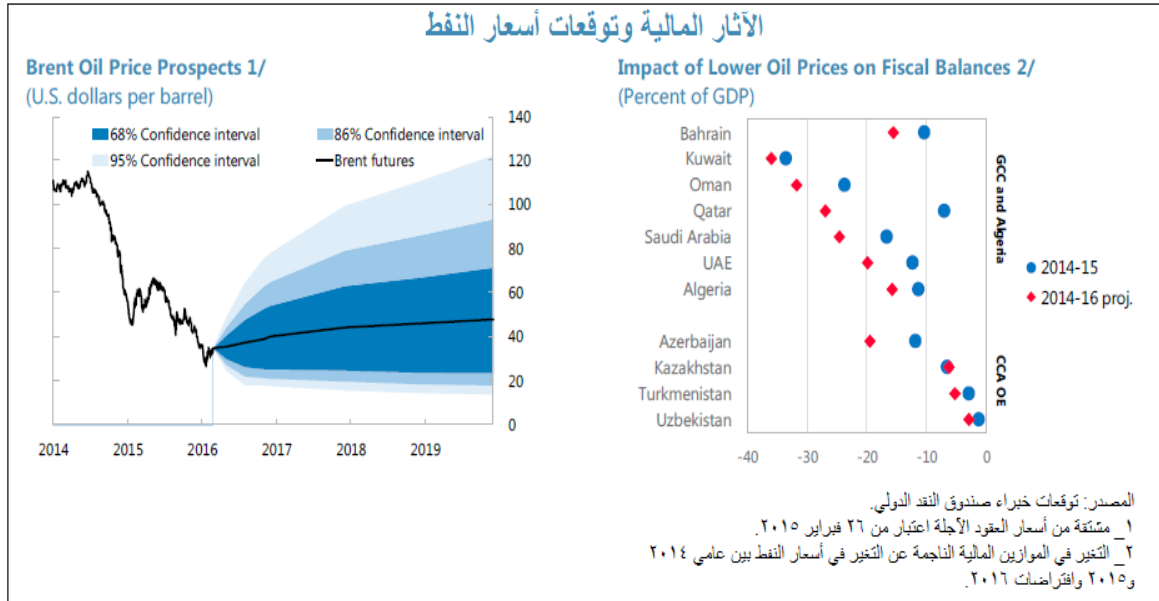
وتباطؤ في النمو مما خلق المخاوف من البطالة والمخاطر للقطاع المالي، السؤال هو كيفية ضبط المنطقة في ظل هذه الظروف الجديدة على سوق النفط؟



النفط والغاز الطبيعي ومصير السلع:

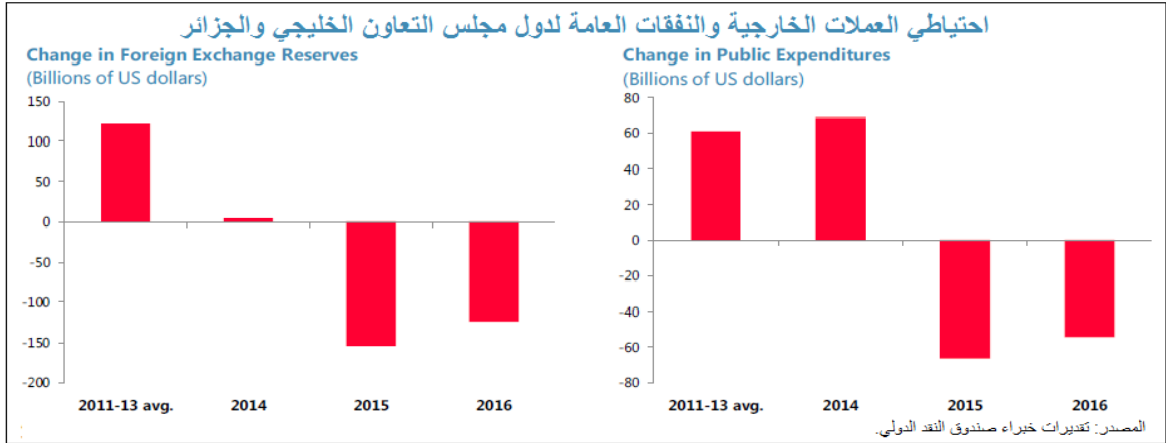
الغاز والنفط يلعبان دوراً هاماً في صادرات الدولة وأيضاً في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في منطقة الخليج، لذلك لا يزال سوق النفط أحد المحركات الرئيسية في المنطقة، حيث تجاوزت خسائر إيرادات الميزانية 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية بسبب انخفاض أسعار النفط.

ومن المتوقع انتعاش أسعار النفط والتي تبلغ 40 دولار في الوقت الحاضر إلى حوالي 50 دولار للبرميل بحلول نهاية العقد الحالي، حيث أن هذه التنبؤات قد لا تكون صحيحة نظراً لضعف المؤشرات في الأسواق العالمية، فهناك مرونة مفاجئة للنفط الصخري الأمريكي ونتوقع أيضاً أن تعزز إيران صادراتها، وهذه المؤشرات تشير إلى صعوبة إنتعاش أسعار النفط في أي وقت قريب لدول الخليج.



استجابة السياسات الأولية:

بعض الدول المصدرة للنفط تملك احتياطات قوية ، وهذا قلل من أثر صدمة انخفاض سعر النفط مما يجعلهم أكثر مرونة في خطة الإصلاح، حيث انعكس هذا الانخفاض على احتياطات العملة الأجنبية، والواقع أن هناك انخفاض كبير في صناديق الاحتياطي لأن بعض الدول المصدرة للنفط سحبت أصولها من صناديق الاحتياطي لتغطية عجز الميزانية، وفي نفس الوقت بعض الدول وضعت سقف للإنفاق كما هو موضح في الرسم حيث نلاحظ التغيير بعد سنة 2014 في المصروفات العامة، وإن إجراءات الإصلاح ستزيد في معظم الدول لهذه السنة، وأثر الإصلاحات على عجز الميزانية لن يكون ملحوظ بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط في 2016.

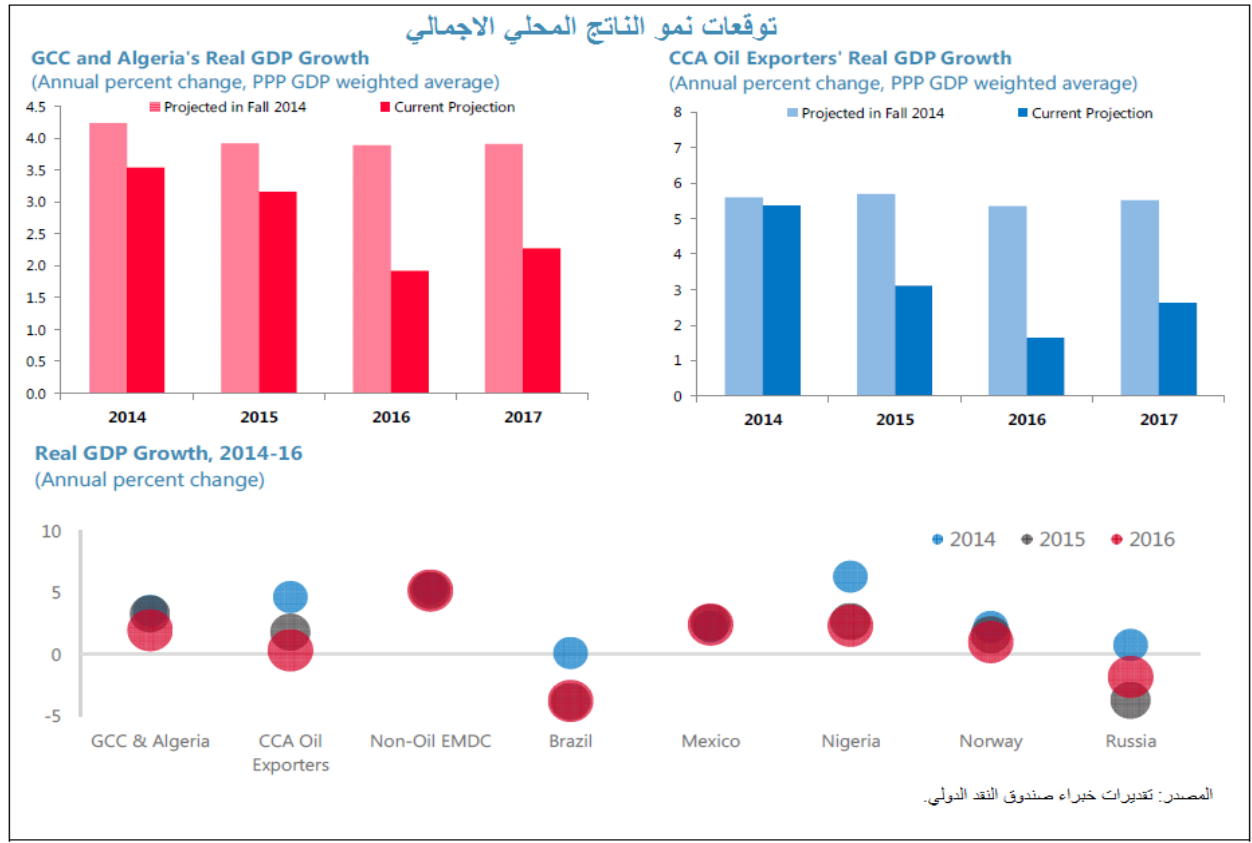


النمو الاقتصادي يتباطأ:

هناك تطورات سلبية أخرى تعيق وتؤلم اقتصاد دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط منها:

ما يحدث في ليبيا والعراق واليمن وسوريا من صراعات ونزاعات داخلية وخارجية قد تسبب بتدمير نطاقها الاقتصادي، وقد ينعكس ذلك على دول الجوار منها لبنان والأردن، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتطبيق السياسات النقدية له تداعيات سلبية على المنطقة، وأيضاً تتباطؤ النمو الاقتصادي بالصين وروسيا أدى إلى خفض الطلب على صادرات دول الشرق حيث انخفضت التحويلات وقلت الاستثمارات.

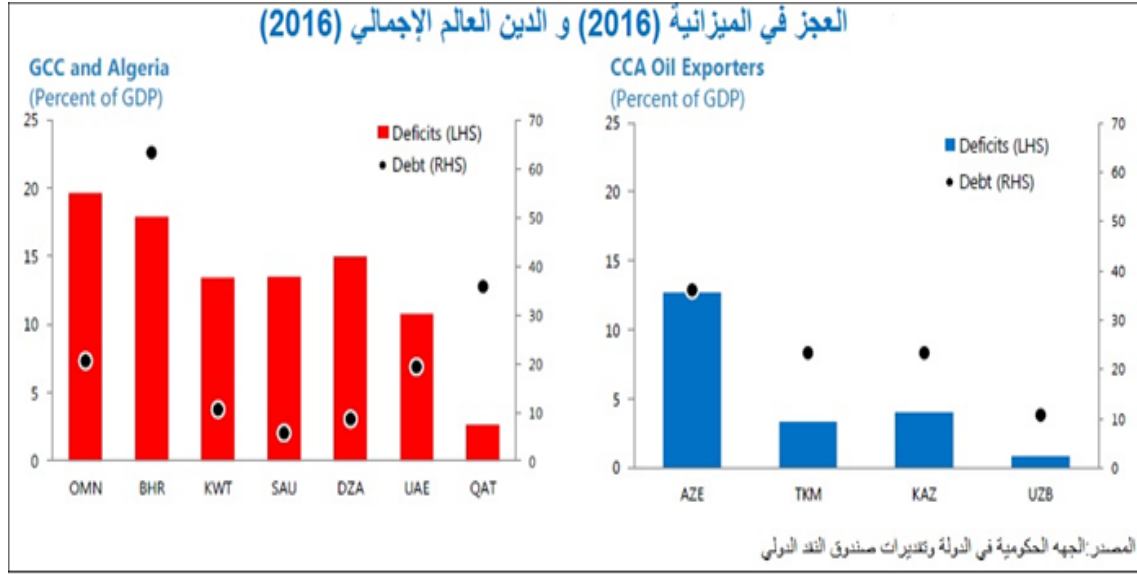
كما يتوقع في عام 2016 أن تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر بظاً في انتعاشها الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط، ويشير ذلك إلى إنكماش سياستها المالية وضعف الثقة في القطاع الخاص وضيق السيولة في النظام المصرفي، ومن المتوقع أن يكون معدل النمو لهذا العام 2.1% مقارنةً بنمو 3.6% في عام 2014.



الفصل الثاني: حجم التحديات المالية

أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى تدهور كبير في ميزانيات الدول، وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت لتقليل العجز حتى الآن، فالعجز المتوقع في الميزانية هذا العام مرتفعة بشكل خاص في منطقة الخليج والجزائر (13% من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضاً من فائض 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013) مما يعكس الاعتماد الكبير لهذه الميزانيات على الإيرادات النفطية.

فنسب الدين العام المنخفضة والوفورات المالية المتراكمة والكبيرة لدى بعض الدول المصدرة للنفط، تشير إلى وجود مخازن مالية كبيرة على المدى القريب، فالدول التي لديها مجال للاقتراض ووفورات مالية يمكنها تحمل إصلاحات مالية أكثر، ولكن بشكل عام كل الدول تحتاج إلى إصلاح مالي نظراً لانخفاض الإيرادات نتيجة تدهور أسعار النفط.



إجراءات الإصلاح هامة:

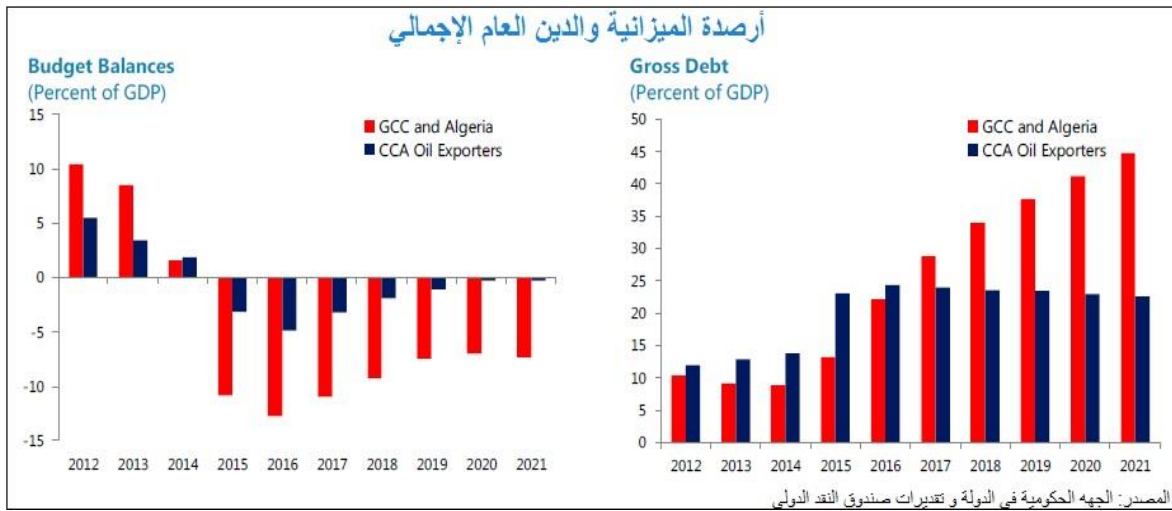
خطط الإصلاح المالي في سنة 2016 كبيرة الحجم، والعديد من دول الشرق الأوسط وأسيا الوسطى أعلنت عن إجراءات طموحة بحوالي 4 إلى 6% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي، حيث ركزت معظم الدول على خفض الانفاق، ولكن يظهر عدد من الدول انها تخطط لتخفيضات كبيرة في الاستثمارات العامة، ففي الكويت يبقى إجمالي الإنفاق الحكومي دون تغيير على نطاق واسع لهذا العام، في حين سيكون هناك المزيد من النمو في النفقات الرأسمالية.

معظم دول مجلس التعاون الخليجي لم تحقق حتى الآن زيادة واضحة في الإيرادات غير النفطية، ولكنها بدأت في إجراءات فرض ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الرسوم، ولا توجد خطط لفرض ضرائب على الدخل الشخصي في هذا الوقت، وقد اتبعت دول الشرق الأوسط إصلاحات جوهريه في أسعار الطاقة، وقد تم زيادة سعر ورسوم الوقود والمياه والكهرباء بشكل كبير من مستويات منخفضة للغاية.

مسار المنحنى المالي صعبة على الرغم من الإجراءات:

من المتوقع ان يشكل متوسط العجز التراكمي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر حوالي 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، حتى بعد البدء في برامج الإصلاح التي أعلن عنها، لتصل إلى ما يقارب 900 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2021. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين الحكومي إلى نحو 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تستمر الدول المصدرة للنفط بتقليص الاستثمارات العامة، بالإضافة الى تقييد مصروفات القطاع العام المتمثلة بالرواتب وخفض الدعومات، ومن جانب الإيرادات، فإن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط سيساعد في تخفيف العجز المتوقع.



صناديق الاحتياطي تختلف من دولة إلى أخرى:

وفقا لتقديرات معهد صناديق الثروة السيادية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وفرت في صناديقها السيادية ما قيمته أكبر من العجز المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة، ويتم تقسيم دول مجلس التعاون الخليجي بالتساوي بين الدول ذات صناديق سيادية كبيرة منها (الكويت،

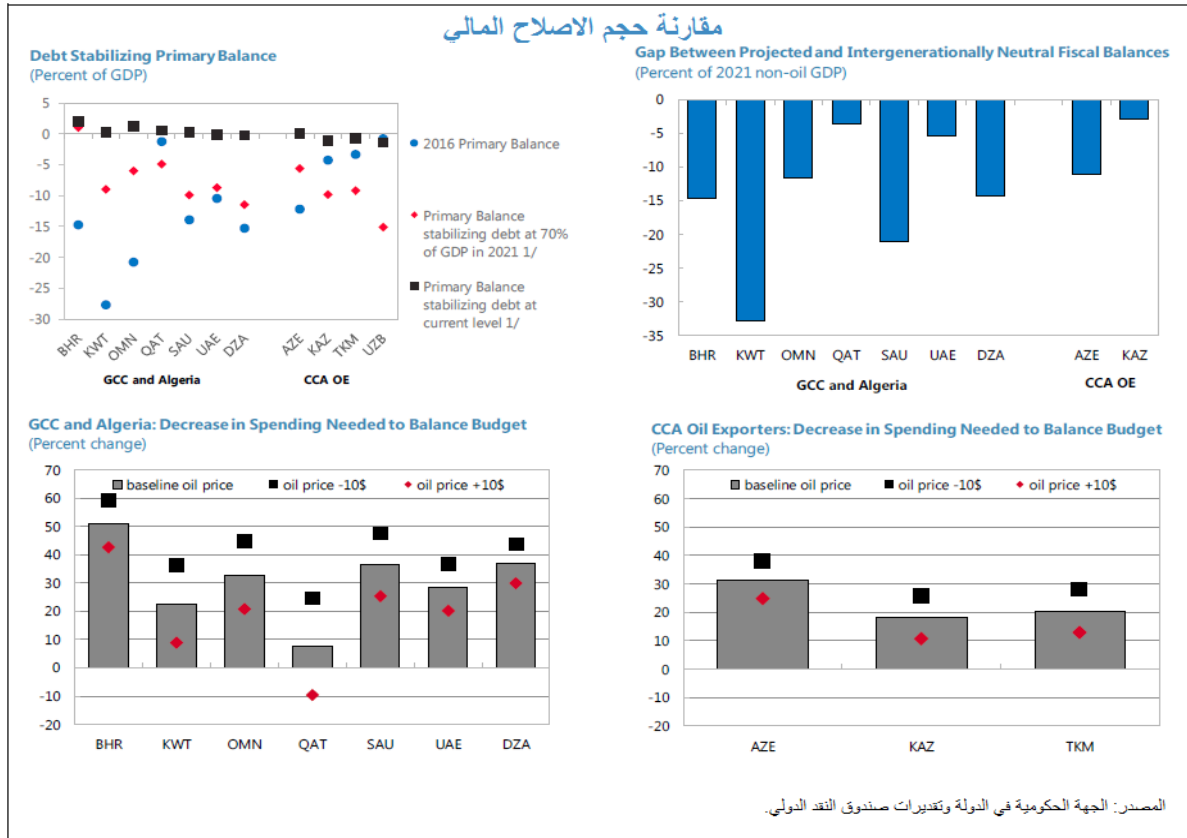
قطر، والإمارات العربية المتحدة، أكثر من 20 سنة المتبقية) والدول التي تملك صناديق سيادية صغيرة منها (البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أقل من 10 سنوات).

كما يتوقع موظفي صندوق النقد الدولي أن تكون نسب الدين العام حتى عام 2021 ضمن المعايير التاريخية لكثير (وليس كل) دول مجلس التعاون الخليجي والدول المصدرة للنفط، فإن معظم دول مجلس التعاون الخليجي لديها تصنيفات مماثلة للدول المتقدمة، وتعزز الموقف المالي أيضا مع حيازة الحكومة لكثير من أصول الشركات مما يشير أن الخصخصة بإمكانها تعزيز النمو في القطاع الخاص وتستخدم كمصدر مؤقت لتمويل العجز.

حجم الدعم المالي المرغوب:

مع مرور الوقت، سوف تحتاج جميع الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط للتكيف مع الواقع الجديد من انخفاض أسعار النفط. فما هو مبلغ التسوية المالية المطلوبة؟

الجواب يعتمد إلى حد كبير على الظروف الخاصة بكل بلد وتقييم مفصل خارج نطاق هذه الورقة، ولكن إذا قررت الحكومات ودول مجلس التعاون الخليجي والجزائر تحقيق التوازن في الميزانية، ستواجه تعديلا من 10 إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، والسيناريو البديل الآخر للدول المصدرة للنفط أن تستفيد من قدرة الاقتراض وتسمح باستمرار نسبة صغيرة من العجز مع ارتفاع نسبة الديون إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، فإن التعديل المطلوب سيصبح حوالي 5 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن جانب المصروفات يمكن تحقيق التوازن من خلال خفض النفقات العامة بنحو الثلث في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، ففي حال ارتفاع سعر النفط بقيمة 10 دولار للبرميل، فإن هذه النسب ستخفض بمتوسط 10 بالمئة لدول مجلس التعاون الخليجي.



كما يوصي خبراء صندوق النقد الدولي عادة بوضع أهداف مالية متوسطة الأجل مع مراعاة اعتبارات العدالة بين الأجيال، ويحتاج صناع القرار لتعديل 10 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وينبغي النظر أيضا الى توفير أرصدة احتياطية لتواجه أي انخفاضات في أسعار النفط مستقبلاً، وبطبيعة الحال فهذه الحسابات شديدة الحساسية بسبب افتراضات أسعار النفط في المستقبل .

خيارات توضيحية لضبط أوضاع المالية العامة:

إن تنفيذ المزيد من الاصلاح المالي ليس سهلاً وسوف يتطلب خيارات وتعديلات صعبة في العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين، فبنود مثل الأجور والمزايا الاجتماعية تميل إلى أن تكون جامدة وصعبة الانخفاض، حيث يحتاج صناع القرار إلى تنفيذ اجراءات بطريقة لا تؤثر بشكل سلبي على النمو مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك حماية الإنفاق

الضروري على الصحة والتعليم وغيرها من الفئات ذات العوائد المرتفعة وحماية ذوي الدخل المحدود.

ومن جانب إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي فإن لديها مجال لرفع إيراداتها في جميع المجالات، سواء من الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والملكية) والضرائب المباشرة (ضريبة الدخل الشخصي والشركات)، ومن جانب مصروفات دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تتفق أكثر في أجور القطاع العام والنفقات الرأسمالية مقارنة مع الدول المتقدمة.

وكمثال على ذلك، فإن 5% لضريبة القيمة المضافة قد تزيد الناتج المحلي الإجمالي 1.5%، ومزيد من الانخفاض في دعم الطاقة من الممكن أن يوفر 1 إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

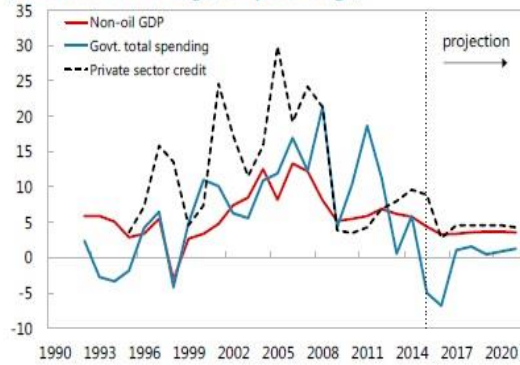
أثر النمو من ضبط أوضاع المالية العامة

أن العلاقة بين النمو والإنفاق العام قد تختلف إلى حد كبير مع مرور الوقت. على وجه الخصوص، الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي بعد الربيع العربي قد أثر بشكل محدود على النمو، ونظرا للزيادة في الإنفاق الحكومي خلال الطفرة في أسعار النفط، يجب أن يكون صانع القرار قادرا على تحديد النفقات غير المجدية التي يمكن تخفيضها دون وجود تأثير سلبي على النمو.

الروابط بين النمو و الإنفاق العام و الائتمان

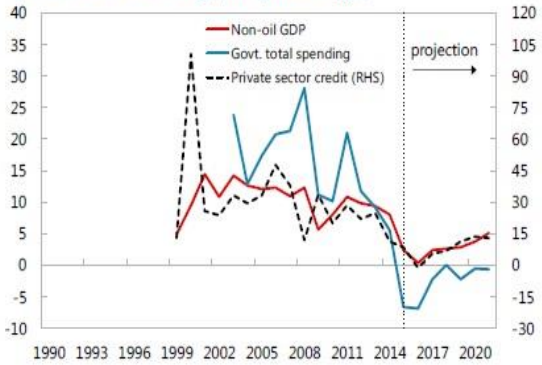
GCC

(Percent annual change, simple average)



CCA Oil Exporters 1/

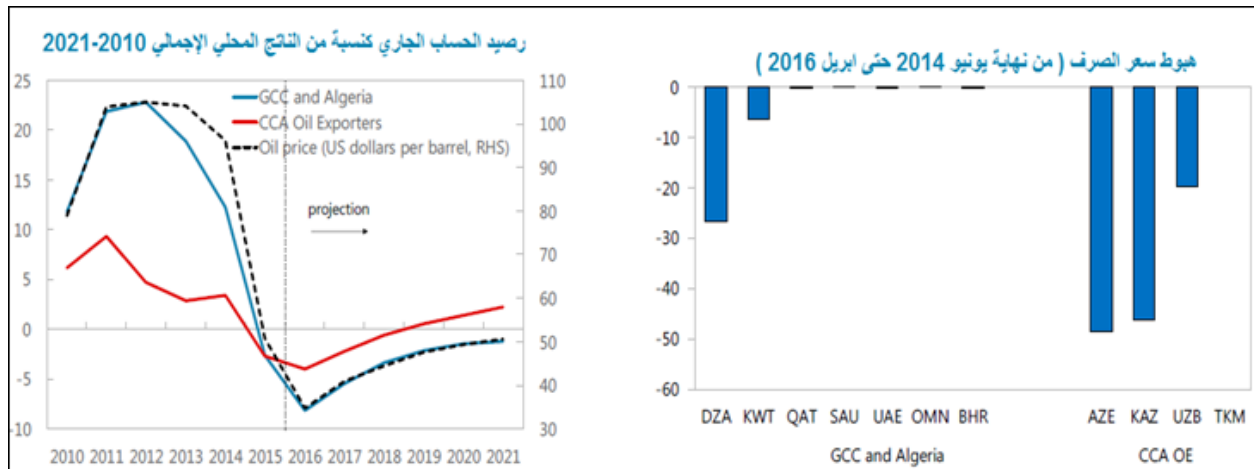
(Percent annual change, simple average)



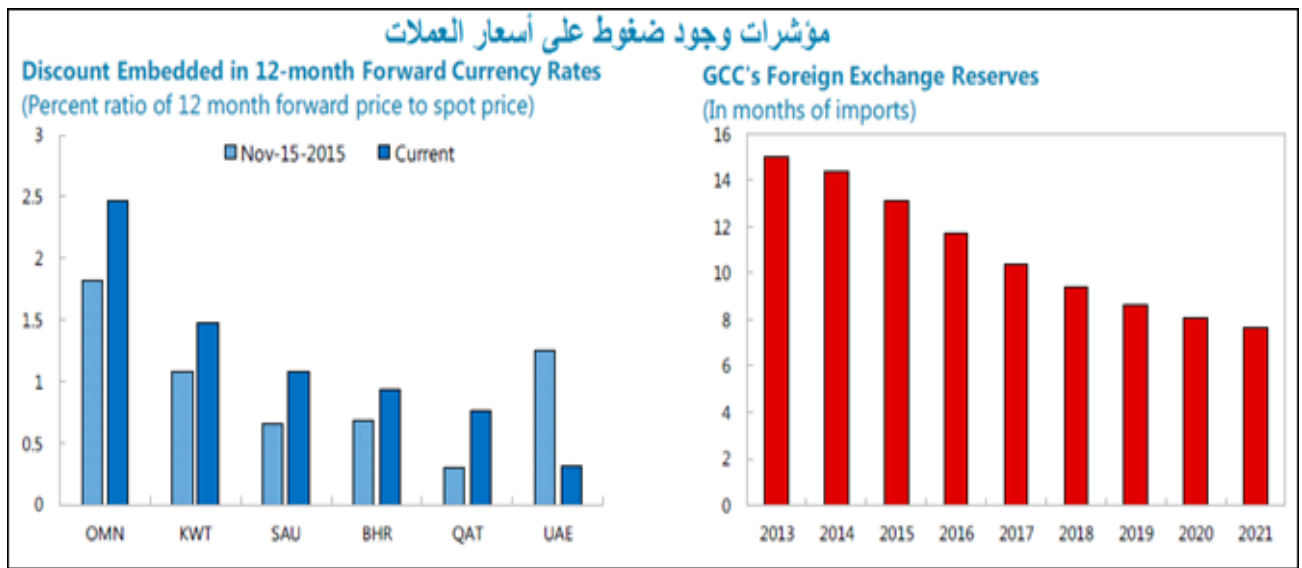
الفصل الثالث: الحفاظ على الاستقرار المالي والخارجي:

سياسة المحافظة على ربط العملة بسعر الصرف في الدول التي تعتمد على مصادر دخل اقتصادية محدودة تساهم بتقديم بعض الدعم لمتخذي القرار بشأن السياسة المالية، والتي في حالة مواجهة أي عجز يجب مواجهتها من خلال ضبط المالية العامة، كما يمكن دعم ربط العملة بسعر صرف ثابت من خلال السياسات المالية المباشرة، ووفرة المخزون المالي المتمثل بالصناديق السيادية، كما تساعد السياسات المالية بإصلاح الميزانية العامة للدولة والمصروفات الخارجية، وفي المقابل، يمكن تحقيق ذلك من خلال خفض قيمة العملة في الدول ذات الاقتصاد المتنوع، حيث سيساهم ذلك برفع الإيرادات على المدى القصير، ولكن يجب أن يقابل هذا الزيادة في الإيرادات ثبات في المصروفات وبالأخص الرواتب، وذلك لأن خفض قيمة العملة سيولد ضغوطات كبيرة قد ترفع من نسبة التضخم، أما الدول التي تطمح لسعر صرف مرن، فعليها تطوير سياساتها المالية لتتناسب مع ظروفها الاقتصادية، زيادة السيولة محلياً وتقوية شبكات الاتصال.

فتطوير السياسة المالية هي العامل الأساسي لتطبيق سياسة سعر صرف عائم، ولكن يجب تحديد الأهداف المطلوبة للسياسة المالية، زيادة استقلالية أعمال البنك المركزي، تطوير أساليب التحليل المالي، الاستفادة من سياسة سعر الفائدة.



وفي دول مجلس التعاون الخليجي، فذلك سيتطلب العديد من الإصلاحات المالية، أهمها زيادة الدخل في القطاع غير النفطي، وإزالة بعض البنود المتعلقة بالمصروفات كالدعومات، ففي حال استمرار العجز لسنوات قادمة، سينتج عنها ضغوط لتعديل السياسة المالية وخاصةً سعر الصرف، ففي السابق كان يمكن دعم سياسة الصرف من خلال المخزون المالي، وأما في حالة استمرار العجز وبقاء أسعار النفط منخفضه، فإن هذا المخزون لن يستمر بتقديم الدعم للسياسة المالية للدولة.



أولويات سياسات القطاع المالي:

على المدى القصير يجب توجيه هذه السياسات نحو عد أمور منها زيادة السيولة، وسياسة الائتمان، مع ضمان وجود تناسق ما بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ولتجنب وجود نقص في السيولة يجب مراعاة تقسيم القروض (عقارية، استهلاكية أو صناعية) ومراقبتها، تحسين القدرة على التنبؤ بسيولة البنك المركزي.

علاقة أسعار النفط بالسيولة المحلية وتمويل العجز:

استمرارية انخفاض أسعار النفط تشير إلى احتمالات تدهور الوضع المالي، فتمويل العجز يجب أن يتم باختيار عدة طرق والموازنة بينها، في حين قامت بعض الدول بتمويل العجز من خلال الصناديق السيادية، ودائع الدولة لدى البنوك المحلية أو من خلال بيع الأصول، فاختيار الوسيلة الخاطئة لتمويل العجز قد لا يساهم بحل المشكلة بل بتضخيمها، لذلك يجب على متخذي القرار اتخاذ القرار المناسب، ويوضح الجدول التالي الخيارات المتاحة أمام الدولة لتمويل العجز.

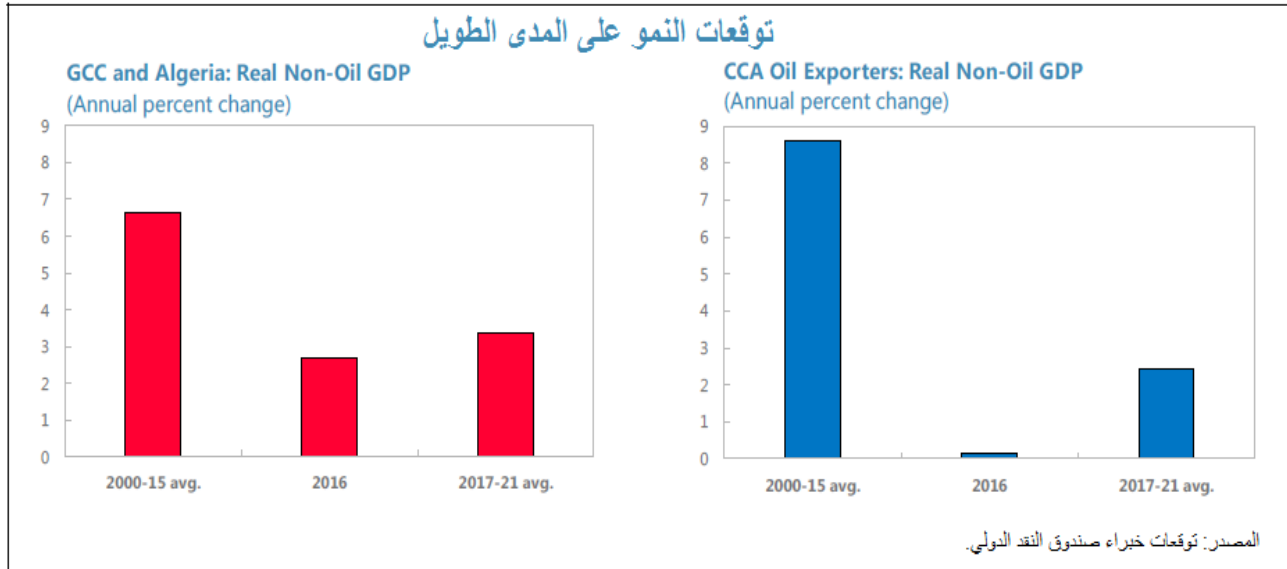
ففي حين استمتعت معظم الدول بالمخازن المالية الضخمة في ظل انتعاش أسعار النفط في السنوات السابقة، فإن الظروف الحالية قد تؤدي إلى ضيق في السيولة المحلية، وخاصة عند اللجوء إلى الودائع في البنوك أو الصناديق السيادية لسد العجز بسبب ضعف الإيرادات من تصدير النفط، مما سيؤدي إلى زيادة تكلفه الاقتراض، مما سيتسبب ببطء نمو الودائع، وذلك سيشير إلى وجود بيئة اقتصادية ضعيفة وضعف في طلب القروض، وسينتج عن ذلك ضعف في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

أدوات تمويل العجز

الأداة	الخطورة والتكلفة	الدوافع	القضايا السياسية
من موارد الدولة			
• الصناديق السيادية	- استمرار العجز سيؤدي إلى نفاذ المخزون المالي، وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض. - قد تنتج خسائر بسبب تحرير الأصول في ظروف غير ملائمة.	- تقليل ضغوطات السيولة المحلية. - توافر المبالغ في أي وقت.	تحتاج إلى اتخاذ عدة قرارات: متى؟ والقيمة المطلوبة؟ وما هي الإصول؟
• الودائع لدى البنوك	- قد تتسبب بتقليل السيولة في القطاع البنكي وبالتالي رفع أسعار الفائدة. - قد تكون التكلفة الكلية على البنوك عالية في حالة كانت الودائع ذات أهمية للبنك.	- توافر الودائع في أي وقت - تقليل خطر انخفاض السيولة من خلال التنسيق بين أعمال السياسة المالية والنقدية.	
الاقتراض الخارجي			
• السندات السيادية	- تكلفة الاقتراض قد تكون عالية في حال عدم اليقين بشأن أسعار النفط - تعريض سعر الصرف في الدول ذات سعر صرف مرن لضغوطات	- تقليل ضغوطات السيولة المحلية. - يمكن بيع السندات في السوق الثانوي - جاذبة للمستثمرين	- تطوير إستراتيجية إدارة الدين/ استحداث إدارة الدين العام - الحاجة إلى خدمات إستشارية قانونية ومالية
• الصكوك	- تكلفه الإصدار أعلى من تكلفة تكلفه إصدار السندات - استخدامها للميزانية قد يكون مقيد وبحاجة إلى نظام لتطبيقه	طلب المستثمرين عليها كبير لأنها تعتبر تزيد من تنوع المحافظ الإستثمارية	الحاجة إلى إطار قانوني لإصدار الصكوك
• قروض من البنوك التجارية	السوق الثانوي للقروض ليس بكفاءة سوق السندات	- تقليل ضغوطات السيولة المحلية. - إمكانية التفاوض بشروط القرض (تعتمد على قوة التفاوض)	
الإقتراض المحلي			
• إذونات خزينة	تعريض الحكومة لخطر إعادة التمويل نظراً لقصر مدة الإذونات	- لا يوجد خطر على سعر الصرف - توفر سيولة قصيرة الأجل للبنوك المحلية	ضمان إطار لإصدار الإذونات
• سندات خزينة	- تعرض الدولة لانخفاض في السيولة قد ترفع تكلفه الاقتراض - لن تتمكن البنوك الإسلامية من المشاركة	- توفير فرص إستثمارية للقطاع المالي - جاذبة للمستثمرين الأجانب	- ضمان إطار لإصدار السندات - تطوير إستراتيجية إدارة دين متوسطة المدى
• الصكوك	استخدامها للميزانية قد يكون مقيد وبحاجة إلى نظام لتطبيقه	فرصة إستثمارية للبنوك الإسلامية وتزيد من سيولتها	الحاجة إلى إطار قانوني لإصدار الصكوك
• قروض من البنوك التجارية	السوق الثانوي للقروض ليس بكفاءة سوق السندات	يمكن للحكومة التفاوض بشروط القرض	

الفصل الرابع: معدل النمو سوف يظل أقل بكثير من الاتجاهات التاريخية:

الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط أثر بشكل سلبي على توقعات النمو، وأصبحت الحاجة إلى التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط أكثر أهمية، ومن المتوقع أن يكون متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر 3.5% خلال الفترة من 2017 إلى 2021 مقارنة في 6.5% خلال الفترة من 2000 إلى 2015 وإذا ما استمرت أسعار النفط بالانخفاض فيجب ضبط المالية العامة.

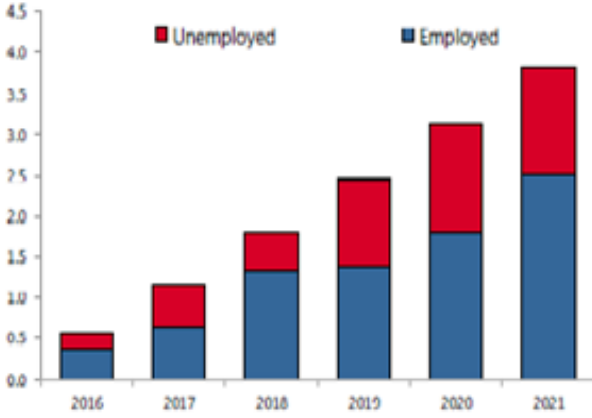


انخفاض النمو ونسبة البطالة:

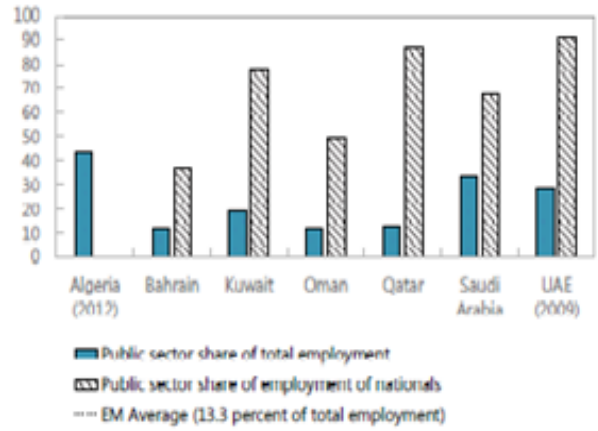
النمو الضعيف له تداعيات هامة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر التي يتزايد عدد سكانها، ووفقا لتقديرات الامم المتحدة فإن 3.8 مليون شخص سوف يدخلون سوق العمل في هذه المنطقة بحلول عام 2021، وفي ضوء ضغوط الميزانية فإن القطاع الحكومي لن يكون قادر على استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ونتيجة لذلك تشير دراسات صندوق النقد الدولي ان معدل البطالة قد يزيد الى 1.3 مليون شخص بحلول عام 2021.

توقعات التوظيف لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر

New Labor Market Entrants
(Millions, cumulative)



Public Sector Employment
(Share of total, 2014 or latest data available)



العوائق الرئيسية للنمو وخلق فرص العمل:

التنوع بعيدا عن النفط يتطلب المزيد من التطورات في بيئة الاعمال، وتقديم حوافز أقوى للعمل في أنشطة القطاع الخاص عن طريق تقليل الفارق بين اجور العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والتعليم والمهارات يجب ان تكون أكثر توافقا مع احتياجات السوق، حيث تهدف التنمية المالية بشكل خاص لتوجيه الموارد نحو النشاط الإنتاجي، فيجب توفير فرص ذات معنى ستساعد في تهدئة الضغوط الاجتماعية، خصوصا أن عددا كبيرا من الشباب سوف يدخلون سوق العمل.

تقرير التنافسية العالمية

التغيير	2015-2016	2006-2007	دول مجلس لتعاون
9	39	48	البحرين
-4	34	30	الكويت
-20	62	42	عمان
18	14	32	قطر
10	25	35	المملكة العربية السعودية
20	17	37	الامارات

أولويات الإصلاح الهيكلي

